

ICANN70 | مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن خدمات دليل التسجيل/نظام WHOIS وحماية البيانات
الاثنين الموافق 22 آذار (مارس) 2021 - 12:30 إلى 13:15 بالتوقيت الشرقي للولايات المتحدة

جوليا تشارفولن:

مرحبًا بكم في جلسة ICANN70 مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن خدمات دليل التسجيل/نظام WHOIS وحماية البيانات التي عقدت يوم الاثنين، 22 آذار (مارس) 1730 بالتوقيت العالمي المنسق. لن نقوم بالاستدعاء. يرجى الإشارة إلى حضورك عن طريق تحديث اسم المشارك ليعكس الاسم الكامل والانتماء.

إذا كنتم ترغبون في طرح سؤال أو تقديم تعليق (قراءة) - تتضمن الترجمة الفورية لجلسات لجنة GAC جميع لغات الأمم المتحدة الست والبرتغالية، انقر فوق رمز الترجمة الفورية الموجود في شريط أدوات Zoom. سيتم كتم صوت الميكروفونات ما لم تكن في قائمة الانتظار للتحدث. عند التحدث، يرجى ذكر اسمك للتسجيل واللغة التي ستتحدث بها وتحدث بوضوح وبوتيرة معقولة وكنم صوت جميع الأجهزة الأخرى. وأخيرًا، تخضع هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، لمعايير السلوك المتوقعة لمؤسسة ICANN. أخيرًا، هذه الجلسة، مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى، تحكمها معايير السلوك المتوقعة من ICANN.

بذلك، أود أن أحيل الكلمة إلى رئيسة لجنة GAC، منال إسماعيل.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، جوليا، ومرحبًا مجددًا بالجميع. حان الوقت لمناقشتنا حول نظام WHOIS لخدمات دليل التسجيل وحماية البيانات والمناقشة المجدولة لمدة 45 دقيقة. لذلك دون مزيد من اللغط، سأقوم بإعطاء الكلمة إلى القادة المعنيين، لورين كابين، وكريس لويس إيفانز من المملكة المتحدة، وفيليميرا نيميجوينتشيفا-غراو - أتمنى أن أكون قد نطقتها بشكل صحيح، وميلينا

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتم بدرجة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

ستروغني من المفوضية الأوروبية. لذلك بدون مزيد من اللغط، اسمحوا لي بإعطاء الكلمة. لست متأكدًا من الذي سيبدأ. لورين، تفضل من فضلك.

لورين كابين:

سأبدأ، تحية حارة لزملائي في جميع أنحاء العالم في مناطق مختلفة. وأنا مسرور لانضمامكم إلينا في العرض التقديمي. ليس لديكم الكثير من الوقت ولديكم الكثير من المواد لتغطيتها. يا أيها الذين لديهم أسئلة، سنعد هذه الأسئلة ونتلقى الأسئلة في النهاية، لذا اكتبوا أسئلتكم حتى تتأكدوا من تذكرها، وسأخذها في نهاية المناقشة.

لذلك سنقدم لكم نظرة عامة على عملية وضع السياسة المعجلة، وكما يعلم الناس، كانت هذه عملية متعددة المراحل، لذا فإن المرحلة الأولى التي انتهت وهي الآن قيد التنفيذ، والمرحلة الثانية التي أسفرت عن تقرير نهائي، و موافقة مجلس GNSO على التوصيات ونحن الآن في خضم الإجراءات بين قرار مجلس GNSO وإجراءات المجلس النهائية. المرحلة 2 أ، التقدم في السياق الطبيعي مقابل السياق القانوني والفريد المجهول الهوية، حاليًا في منتصف الطريق في العملية هناك، مبسط للغاية، على أمل ألا يكون مبسطًا للغاية. وأخيرًا في فئة الفصول التالية، كانت دقة بيانات تسجيل gTLD التي يعرفها الكثيرون موضوعًا ذا أولوية لدى لجنة GAC. سوف نتحدث عن الخطوات التالية، والجدول الزمني العام والفرص المتاحة لجنة GAC (بتعذر تمييز الصوت).

حسنًا، نظرة عامة على العملية، وقد مررت بهذا إلى حد ما في الشريحة الأولى، لذلك سوف أتناولها بسرعة. ولكن من خلال السياق، بدأت هذه العملية المعجلة نتيجة لقوانين الخصوصية الأوروبية القانون العام لحماية البيانات. جعلت هذه القوانين الجديدة من الضروري تغيير عقود ICANN لكي تكون متوافقة مع

تلك القوانين، وقد أدى ذلك إلى حد ما إلى عملية طارئة، واستخدام مواصفات مؤقتة، وهو الآن مدرج في السياسة الحالية.

وضعت المرحلة الأولى الأسس لهذه السياسة الجديدة، وقد اعتمد مجلس الإدارة معظم توصيات السياسة في المرحلة الأولى، ونحن الآن بصدد تنفيذ هذه التوصيات. كما قلت، أسفرت المرحلة الثانية عن تقرير نهائي، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة GAC والعديد من مجموعات أصحاب المصلحة الأخرى قدمت بيانات الأقلية التي تعبر عن مخاوف بشأن توصيات معينة منصوص عليها في ذلك التقرير النهائي، وإذا كان الناس يرغبون في التعرف على تلك التوصيات، يمكنك الرجوع إلى الملحق "هـ" من التقرير النهائي حيث يتم تحديد جميع بيانات الأقلية بما في ذلك لجنة GAC.

تبنى مجلس GNSO توصيات تقرير المرحلة 2، وهناك الآن عملية بين توصية مجلس GNSO واعتبارات مجلس إدارة ICANN، وهذه هي مرحلة التصميم التشغيلي، وقد تم عمل مؤسسة ICANN دائمًا ولكن الأخرى أكثر رسمية إلى حد ما. وهذه هي مرحلة التصميم التشغيلي. بمجرد الانتهاء من ذلك، سيوفر ذلك معلومات لمساعدة مجلس الإدارة في اعتباره وأيضًا في ذلك الوقت إذا كان لدى لجنة GAC مخاوف بشأن السياسة العامة مع التوصيات، والتي أشارت إلى أن لديها تقرير الأقلية، فسيكون هذا هو الوقت المناسب للتعبير عن هؤلاء بشكل رسمي. ثم مرة أخرى المرحلة 2 أ، والتي ركزت على مسألتين أساسيتين، معالجة بيانات الكيانات القانونية واستخدام رسائل بريد إلكتروني مجهولة المصدر أو مستعارة.

يسعدني إعطاء الكلمة إلى كريس لويس إيفانز. نشارك أنا وكريس وفليميرا وميلينا في مشاركة لجنة GAC في جهود السياسة هذه. في المرحلة الأولى،

تحديات التنفيذ، شاركت أنا وتوصيات فريق التنفيذ وكريس على وجه الخصوص في هذا الجهد.

كريس لويس-إيفانز:

شكرًا لك يا لورين. أنا كريس لويس-إيفانز، للسجل. أريد فقط أن أخوض في تحديث لما وصلنا إليه في المرحلة الأولى من التنفيذ والنقاط الرئيسية التي ننظر فيها. لذلك بدأت توصيات فريق التنفيذ في أيار (مايو) 2019، منذ بعض الوقت الآن. وسأحدث عن سبب أهمية ذلك لاحقًا، وكما تقول لورين، فقد كنا أنا وهي نمثل لجنة GAC طوال ذلك الوقت. كانت هناك اجتماعات عديدة جارية، كما أجريت بعض الدراسات حول كيفية نشر تفاصيل مثل حقل المدينة قد يؤثر على المسجل والمعلومات الشخصية، ولا يزال هناك عدد كبير من العناصر التي لا تزال بحاجة إلى العمل.

أعتقد أن أحد الأشياء الرئيسية في الوقت الحالي هو تقييم تأثير حماية البيانات الذي يتم إجراؤه بين المسجلين والسجلات و ICANN، وأعتقد أن هناك ثلاثة أشياء أخرى للقيام بذلك. وقد طلب فريق توصيات فريق التنفيذ أن يطلعوا على ذلك قبل إصدار التقرير النهائي - أو إرشادات التنفيذ. لذلك لا يزال لدينا بعض الوقت لنتطرق إليه.

من القضايا الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لنا الإطار الزمني الذي ترد من أجله استجابة عاجلة لنا، وهو أمر مهم في مرحلة التنفيذ كما هو الحال في توصيات السياسة، حيث تم تحديد ذلك من قبل فريق التنفيذ. لذلك بالنسبة لمجموعة عمل السلامة العامة، من الواضح أن هذه مسألة ذات أهمية قصوى أننا قادرون على الوصول إلى البيانات في أسرع وقت ممكن لإجراء التحقيقات، خاصةً عندما يكون هناك خطر محتمل على الحياة. وأعتقد أنه تم اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية خلال الاجتماعات القليلة الماضية، وآمل أن نحقق بعض التقدم في

هذا الموقف قريباً. وآسف، لقد أخطأت في الكلام، أعتقد أنهم يعملون على اتفاقية معالجة البيانات بدلاً من تقييم تأثير حماية البيانات، ولكن سيتم ذلك أيضاً في نفس الوقت.

لذا، بالانتقال إلى الجدول الزمني، كما قلنا، بدأ هذا في عام 2019 في مشورة مونتريال، تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام، وأوضحت لجنة GAC في بيانها أنه يجب على ICANN إنشاء خطة عمل للبيانات، وتحديد الجدول الزمني، وكيف سيتم إنجاز هذا العمل. وافق المجلس على المشورة في أوائل عام 2020 واشترط نشرها. ومع ذلك، لا يوجد حالياً أي استكمال مجدول لنشر خطة التنفيذ. لقد أثير هذا عدة مرات خلال الاجتماعات ولم نتلق بعد مشورة بشأن ذلك - لذا هناك شيء يجب النظر إليه لاحقاً.

الشريحة التالية، من فضلك. حسناً، هناك عنصران رئيسيان آخران بالنسبة لنا تأثروا بالعمل في المرحلة الأولى، أولهما هو سياسة اعتماد خدمة وكيل الخصوصية وتنفيذها (PPSAI)، لست متأكداً مما إذا كان يسهل قوله أم، ولا تنطق بسهولة. لذلك ظهرت سياسة اعتماد خدمات وكيل الخصوصية وتنفيذها عدة مرات في البلاغات كمشورة متابعة أو مشورة أولية وذلك لأن الطريقة التي يتم بها تنفيذ الخدمة حالياً، نرى أن المجرمين يستخدمونها عدة مرات لتسجيل نطاقاتهم و له تأثير حقيقي على قدرة فرق السلامة العامة على القيام بعملهم.

وكانت الطلبات التي وضعناها في البيانات الرسمية هي الاستمرار في التنفيذ كما تم الانتهاء منه. تلقت مؤسسة ICANN المشورة وذكرت أنه قد يكون هناك تأثير ضمن توصيات المرحلة 1 والمرحلة 2 وأنهم يريدون معرفة مستوى هذا التأثير إذا استمروا في ذلك. ونتوقع أن يناقش مجلس GNSO ذلك خلال هذا الاجتماع، وسيحدث ذلك يوم الأربعاء، لذا سيكون ذلك ذا أهمية كبيرة لنا.

الجزء الثاني الذي ظهر مؤخرًا هو التأثير على سياسة التزامات المصلحة العامة لنظام WHOIS. بالنسبة لأولئك الموجودين في لجنة GAC الذين كانوا موجودين لفترة من الوقت، فهذه سياسة قمنا بتغطيتها على نطاق واسع جدًا وقبل وقت طويل من وقتي، للعودة إلى عام 2014، وهي توصية تمضي قدمًا وإن كان ببطء إلى حد ما وكما هو موضح هناك، أرجأ مجلس إدارة ICANN التنفيذ حتى الانتهاء من ذلك.

وأثناء توصيات فريق التنفيذ، قرر مجلس GNSO أن التوصيات في المرحلة الأولى تُحدث تغييرًا على سياسة التزامات المصلحة العامة لنظام WHOIS وأبلغت مجلس الإدارة بهذا الأمر و ينتظر تأكيد المجلس بقبولها لذلك. أعتقد أن هذا يحتاج إلى القليل من العمل الإضافي الذي يسعدنا الاستمرار في القيام به لمعرفة كيف يؤثر ذلك على البيانات التي يتم جمعها ونقلها من المسجلين إلى السجلات، ولكن بالنظر إلى المشورة السابقة، أعتقد أنها كذلك يجب أن نراقبها عن كثب. وبهذا، ننتقل إلى الشريحة التالية وإعطاء الكلمة.

شكرًا لك، كريس. هذا، فقط لإعطائكم صورة مرئية عن مستوى الإجماع وعدم وجوده على توصيات المرحلة 2، يمكنكم رؤية أن هناك العديد من التوصيات والعديد من التوصيات الهامة. يمكنني أن أضيف أن هذا قد حقق إجماعًا كاملاً في المربعات الخضراء، لكن هناك العديد من الذين لديهم معارضة كبيرة وحتى اختلاف. لذلك أردنا أن نقدم لكم هذه الصورة المرئية. كانت هناك مجموعة متنوعة من وجهات النظر والآراء حول توصيات المرحلة 2، وسوف يكون لديك هذا في الشرائح للرجوع إليها.

لورين كابين:

الشريحة التالية، من فضلك. لإعطائكم مزيدًا من التمرين لأسفل تجاه اهتمامات لجنة GAC الخاصة، والتي تم توضيحها في بيان الأقلية لدينا، نتيجة [يتعذر

تمييز الصوت] داخل لجنة GAC. القدرة على الوصول إلى توافق في الآراء في إعداد هذا البيان ولكن المخاوف على مستوى عال كانت أن التوصيات انتهت بنظام إفصاح مجزأ وليس مركزياً وهذا يعكس حقيقة أن المسجلين الأفراد سيتخذون قرارات بشأن الإفصاح من عدمه بيانات. وهذا لا يعني أنه لا توجد مزايا معينة تتماشى مع ذلك، ويشعر بعض الزملاء المسجلين براحة أكبر مع ذلك، لكن مئات الآلاف من المسجلين يتخذون قراراتهم الخاصة غير المركزية، ولم يتضمنوا معايير لمراجعة قرارات الإفصاح، وكانت هناك مراسلات حول هذه النقطة وفي الواقع كانت قدرة المراجعة لهذه القرارات صعبة بالفعل.

لقد أشرنا أيضاً إلى أن التوصيات لم تعالج بشكل كاف مخاوف حماية المستهلك وثقة المستهلك، ومن حيث قدرة النظام على التغيير بمرور الوقت - لأننا نعلم أن القانون قد يتغير، وفي الواقع، سنسمع القليل لاحقاً، هناك مقترحات حالية صادرة عن الاتحاد الأوروبي من شأنها تغيير القانون الذي من شأنه أن يؤثر على ذلك - لا نعتقد أن الآلية الحالية للسماح للنظام بالاستجابة لزيادة الوضوح في أنه موثوق وقوي بدرجة كافية ليكون قادراً على فعل ذلك. ومن الناحية المالية، كانت هناك مخاوف مالية حول كيفية تمويل ذلك، وكيف يمكن [بتعذر تمييز الصوت] أن المستخدمين يعتزمون الاستفادة وكيف يمكنه الحفاظ على نفسه مع التركيز بشكل خاص على التكاليف غير المتناسبة التي يتحملها المستخدمون الذين يكتشفون ويتصرفون على الإنترنت. التهديدات الأمنية. فلم تكن لجنة GAC وحدها في مخاوفهم. حيث كان ينتاب اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) و SSAC اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC)، [بتعذر تمييز الصوت] من بين آخرين، وعلى وجه الخصوص اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) القلق بشأن توصيات السياسة المعتمدة غير المتفق عليها حيث صوتت دائرة الملكية الفكرية (IPC) ودائرة الأعمال (BC) ضد هذه التوصيات. لذا في الحقيقة، وافق مجلس GNSO على بعض التوصيات غير المتوافقة. سوف نلاحظ أن دائرة الملكية

الفكرية (IPC) قد تقابل مرارًا وتكرارًا مع مجلس إدارة ICANN يقترح إيقاف النظر في توصيات المرحلة 2، أو إيقافها، نظرًا لعدم وجود توافق في الآراء واللوائح الناشئة من المفوضية الأوروبية، وسوف نشير إلى هذا على النحو التالي التوجيه NIS2.

نظرة عامة سريعة على ما نحن فيه الآن، من المقرر أن يبدأ مجلس إدارة ICANN مرحلة التصميم التشغيلي. لقد أشرنا إلى ذلك في وقت سابق بقليل، وكانت هناك مناقشات من قبل ICANN ومساهمات من لجنة GAC في هذه المرحلة. ومن الناحية الإجرائية فقط حتى تعرف، عند الانتهاء من مرحلة التصميم التشغيلي، سينظر مجلس إدارة ICANN فيما إذا كانت التوصيات في مصلحة مجتمع ICANN أم لا. لذا فإن مرحلة التصميم التشغيلي مصممة حقًا لدعم مداوات المجلس هنا. وقد أشرت بالفعل إلى طلب زميلنا في الملكية الفكرية من ICANN - آسف، طلب زميلنا في الملكية الفكرية بأن توقف ICANN مؤقتًا مرحلة التصميم التشغيلي والمزيد من العمل بسبب المخاوف التي ذكرتها سابقًا.

نحن الآن بصدد مناقشة تقدم المرحلة 2 أ على المستوى القانوني مقابل الطبيعي. حسنًا بدلاً من النظر حاليًا إلى الوراثة بشكل أساسي حيث نأتي إلى العمل الحالي الذي يجري. هذه عملية مبسطة للغاية بدأت في ديسمبر ووصلت بالفعل إلى مرحلة فارقة في شهر مارس حيث سيتم تقديم تقرير إلى GNSO والذي سيقدر ما إذا كان العمل يجب أن يستمر، ونحن في هذه المرحلة متفائلون بحذر بأن العمل سيستمر ولكن هنا حيث نحن الآن. تركز المرحلة 2 أ على معالجة البيانات من الأشخاص الاعتباريين. ولتوفير ما أمل أن يكون بعض السياق المفيد، فإن القانون العام لحماية البيانات تحمي فقط بيانات الأشخاص الطبيعيين، وليس الأشخاص الاعتباريين، وبصورة أدق، تتم حماية المعلومات

الشخصية فقط. إذا لم تكن معلومات شخصية، فهي ليست محمية بموجب القانون العام لحماية البيانات (GDPR).

بموجب المرحلة 1 من التوصية 17، يُمنح الأطراف المتعاقدة خيار التمييز بين إدارات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لكنهم ليسوا ملزمين بذلك، وليسوا ملزمين بذلك، وقد قدمت لجنة GAC باستمرار مدخلات تفيد بأن الأمر سيكون شديد الأهمية. مفيد لإنفاذ القانون، وأفراد الأمن السيبراني الذين يساعدون في الحفاظ على أمن ومرونة DNS، وأصحاب حقوق الملكية الفكرية وحتى عامة الناس الذين يريدون معرفة من يتعاملون معه عند الانخراط في معاملات على الإنترنت، من المفيد جدًا الحصول على معلومات الأشخاص الاعتباريين التي ليست بالضرورة محمية بموجب القانون العام لحماية البيانات، لتظل متاحة للجمهور.

لذا، في هذه المرحلة 2 أ في الجزء الذي يركز على معالجة البيانات من الكيانات القانونية وممثلي لجنة GAC والذي يتكون من الأعضاء النشطين، كريس وفليميرا وميلينا وأنا، قمنا بصياغة عملية مقترحة لمحاولة و تحقيق هذا التمييز مع تقليل المخاطر التي يتعرض لها أصحاب البيانات والمسجلين، أي لا نريدهم أن يخطئوا، نريدهم أن يفهموا ما يفعلونه عندما يتعرفون على أنهم إما شخص طبيعي أو اعتباري، والأطراف المتعاقدة، لأن لديهم مسؤولية ومخاطر ومخاوف أيضًا.

أريد أن أشارك زملائي في لجنة GAC أن هذه الاعتبارات التي غدت عمليتنا، ركزنا بعناية شديدة على المشورة القانونية، في الواقع أن ICANN قد كلفت بتقديم إرشادات حول كيفية التخفيف من المخاطر في هذا الصدد. وبالتالي فإن العملية التي اقترحناها تركز على، أولاً، السماح للمسجلين بمعرفة أنه يمكنهم تحديد هوية الشخص الطبيعي أو الاعتباري، وإخبارهم بما يعنيه ذلك،

وإخبارهم أنه إذا تم تحديدهم كشخص قانوني، فسيتم نصحهم عدم تقديم معلومات شخصية في بيانات التسجيل الخاصة بهم، وكذلك السماح لهم بمعرفة ما يحدث إذا تم تحديدهم ككيان قانوني، أي أنه سيتم الكشف عن بيانات التسجيل الخاصة بهم علناً. وأخيراً، إذا تم ارتكاب أي أخطاء، فستتاح لهم الفرصة لتصحيح تلك الأخطاء.

أريد أن أعطي الكلمة لزميلتي ميلينا ستروغني للتأكيد على آرائها بشأن المقترحات بما يتوافق مع القانون العام لحماية البيانات، فهي من المفوضية الأوروبية وتركز في الواقع على قضايا الخصوصية في عملها.

شكراً لورين ومرحباً بكم جميعاً. حسناً، لدي بالفعل خلفية عن خصوصية البيانات، وأنا أعلم لدى المفوضية الأوروبية. كنت تتابع عن كثب عملية المرحلة 2 أ كعضو في لجنة GAC وتخطط أيضاً لمتابعة [يتعذر تمييز الصوت] جنباً إلى جنب مع زميلي فيليميرا نيميجوينتشيفا-غراو الذي سيقدم لاحقاً.

ميلينا ستروغني:

لذا في المرحلة 2 أ، كما أوضحت لورين، يدعم اقتراح لجنة GAC الخاص بنا فكرة أنه من خلال التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، فإن المزيد من البيانات غير الشخصية ستكون متاحة للجمهور وتستخدم بشكل واضح المصلحة العامة وفي نفس الوقت تحترم خصوصية فرادي. لذلك، في هذا الصدد، يتوافق اقتراح لجنة GAC تماماً مع القانون العام لحماية البيانات (GDPR). وكما أوضحت لورين، فإن القانون العام لحماية البيانات (GDPR) تنطبق على الأشخاص الطبيعيين، ولا تقوم بتحويل معالجة البيانات التي تتعلق بالشخص الاعتباري، بما في ذلك الاسم وتفاصيل النموذج للشخص الاعتباري. ومع ذلك، وهذه نقطة أثارها أيضاً السلطات المتعاقدة، فقد تكون هناك حالات قد تحتوي فيها بيانات كيان قانوني على بيانات شخصية. على

سبيل المثال، لدي عنوان شركة وعنوان منزلي أو عنوان شركتي يستلزم اسمي الأول والأخير، لذلك لحماية البيانات الشخصية بشكل كامل، يتبع اقتراحنا نهجًا من خطوتين يجب أن يميز بين الطبيعي والقانوني. إذا كانت طبيعية، فلا توجد بيانات عامة. إذا كان الأمر قانونيًا، ننتقل إلى الخطوة الثانية، ويجب إجراء تمييز إضافي بين البيانات الشخصية للشخص الاعتباري والبيانات غير الشخصية ويجب نشر البيانات غير الشخصية فقط.

لذا لاحظوا أن هذا هو الحد الأدنى من المتطلبات مما يعني بالطبع أن هذه الأطراف المتعاقدة ترغب في تزويد المسجلين بإمكانية اختيار ما إذا كانوا يريدون أيضًا نشر بياناتهم الشخصية، يمكنهم اللجوء إلى آلية موافقة إضافية ولكن إذا لم يكن قانونيًا [يتعذر تمييز الصوت] لا فقط بما يتماشى مع القانون العام لحماية البيانات (GDPR) ولكن - وفقًا للمادة 23 من الاقتراح، [قراءة] كما أشارت لورين إلى أن متطلبات النشر مهمة جدًا بالنسبة إلى نظام WHOIS، فإن وجود قواعد بيانات كاملة للاسم الرئيسي وبيانات التسجيل أمر ضروري للأمن والاستقرار لنظام أسماء الجذر و-- القانون العام لحماية البيانات (GDPR) ليس فقط المعلومات المنقحة المتعلقة ببيانات [يتعذر تمييز الصوت].

خلال المرحلة 2 أ من العملية المعجلة لوضع السياسات، نبذل قصارى جهدنا للبقاء بناة، مع مراعاة المخاوف المختلفة للأطراف المتعاقدة مثل مخاطر المسؤولية أو فيما يتعلق بطبيعة البيانات، فيما يتعلق [يتعذر تمييز الصوت] نماذج الأعمال المختلفة التي تعمل فيها الأطراف المتعاقدة ولقد حاولنا معالجتها في اقتراحنا. وبالطبع يسعدنا إجراء مزيد من التعديل ومراعاة الحاجة إلى [يتعذر تمييز الصوت] شعرنا، مع ذلك، بفقدان موقع هذا الهدف، [يتعذر تمييز الصوت] من خلال النهج المكون من خطوتين الذي نقترحه، لذلك نأمل أن سيستمر العمل في المرحلة 2 أ من العملية المعجلة لوضع السياسات حيث أنه من المهم للغاية إحراز بعض التقدم. شكرًا لكم، ونعود إلى لورين.

لورين كابين:

شكرًا لك ميلينا. ومن المهم ملاحظة أن الفريق القانوني الذي يعد جزءًا فرعيًا من عملية المرحلة 2 أ قد وافق مؤخرًا على الأسئلة لطلب المزيد من المدخلات ونتوقع أن يكون ذلك مفيدًا للغاية في مداولاتنا وكما قلت، نحن نعمل عن كثب حقًا مع زملائنا في منزل الطرف المتعاقد وأيضًا مجموعة أصحاب المصلحة غير التجاريين للاستماع حقًا إلى مخاوفهم وإجراء التعديلات التي نعتقد أنها تتماشى مع تحقيق التوازن الصحيح بين حماية الخصوصية والسماح أيضًا بالمعلومات غير المحمية بموجب القانون العام لحماية البيانات، لتظل علنية.

وسأعطي الكلمة إلى كريس لأن الجزء الآخر من المرحلة 2 أ يركز على البريد الإلكتروني المجهول أو تحت اسم مستعار. وبطبيعة الحال، نحن بالفعل تجاوزنا الوقت، لذا لاحظوا أنفسكم ولزمائني، حاولوا تسريع وتيرة حديثنا، ولكن كيف نتقدم من خلال الشريحة.

كريس لويس-إيفانز:

شكرًا لورين. كما ذكرنا، يدور الجزء الثاني من عملية المرحلة 2 أ حول نشر جهة اتصال فريدة وهي عنوان البريد الإلكتروني المتعلق بالمسجل. لذلك لن نقضي أي وقت في هذا مقارنة بالشخص القانوني مقابل الشخص الطبيعي، لكنني أعتقد أن هناك جانبين رئيسيين هما ما إذا كان عنوان البريد الإلكتروني يمكن إخفاء هويته، لذلك من الواضح أن أمين السجل سيحتفظ دائمًا بجميع التفاصيل حتى يتم إخفاء هوية البريد الإلكتروني العنوان غير ممكن لذلك يتم استخدام اسم مستعار لها. ومع ذلك، إلى العالم الخارجي حيث يمكن إخفاء هويته. وبهذا المقياس، تبحث مجموعة لجنة GAC في إمكانية نشر ذلك بموجب القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، ونعتقد أنه يمكن أن يكون كذلك.

أعتقد أن المهم بالنسبة لنا الآن أن نركز عليه مع استمرار العمل في المرحلة 2 أ هو كيف يمكن أن يؤثر نشر عنوان البريد الإلكتروني المجهول على [يتعذر

تميز الصوت] وبالتأكيد شيء سننظر إليه والفريق القانوني، كما ذكرت لورين، من المحتمل أن ننظر في ذلك وتأثير نشر عنوان البريد الإلكتروني. لذا بالنظر إلى الوقت، هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، من فضلك.

لورين كابين:

نعم، وستكون هذه مجرد نظرة عامة سريعة جدًا. كما ذكرت، سيراجع مجلس GNSO عملنا للتأكد من أن المناقشات الإضافية ستكون مثمرة. وذلك قلق عملي [يتعذر تمييز الصوت]. إذا لم تكن هناك فرصة للتوصل إلى أي شيء يمكننا الاتفاق عليه، فلا فائدة من استمرارنا. ولكن كما قلت، فإن مناقشاتنا، ولا سيما في الآونة الأخيرة، أعتقد أنها كانت مثمرة للغاية وأعتقد أن مجموعات أصحاب المصلحة تحاول جاهدة الاستماع إلى بعضها البعض وإبداء بعض المرونة، لذلك أمل أن نتمكن من الخروج مع شيء.

لذا سيحصل مجلس GNSO على تحديث من كيث درازيك، رئيسنا في هذه المرحلة، والشهرة إلى كيث الذي كان حقًا بناءً جدًا ومبدعًا للغاية في قيادته للفريق وشجعنا حقًا على محاولة إلقاء نظرة على هذا بطرق جديدة والاستماع إلى بعضكم البعض، وكان ذلك مفيدًا جدًا.

ستكون الفرصة التالية لمناقشة هذه المسألة من قبل لجنة GAC خلال اجتماعنا مع GNSO الذي سينعقد يوم الأربعاء. وبهذا يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. وسناقش هذا بعض الدقة التي كانت موضوعًا مهمًا لـ لجنة GAC لسنوات عديدة، إن لم يكن ربما لعقود [ضحك]، وأريد أن أنقل ذلك إلى زملائي في الاتحاد الأوروبي، ميلينا وفليميرا.

فيليميرا غراو:

شكراً جزيلاً لورين وكريس على العرض التقديمي حتى الآن. نظرًا لأن هذه هي المرة الأولى التي أقابل فيها بعضًا من زملاء لجنة GAC في جميع أنحاء العالم وكذلك بعض الزملاء في مجتمع ICANN، اسمحوا لي فقط بقول إنني أتطلع بشدة للعمل معكم. لذلك سأقدم لكم اليوم بعضًا من آخر التطورات حول مسألة الدقة. بعد قلبي هذا، أرى أن لدي بعض المشكلات [يتعذر تمييز الصوت]، لذا اسمحوا لي بإيقاف تشغيل الكاميرا.

نعم. لذا كما تتذكرون ولكن أيضًا كما ذكرت منال هذا الصباح، وفقًا لاستنتاجات العملية المعجلة لوضع السياسات، يجب تشكيل فريق تحديد النطاق من أجل استكشاف المشكلات المتعلقة بالدقة مع [يتعذر تمييز الصوت] إبلاغ القرارات بشأن الخطوات التالية حول هذا الموضوع. وكما ذكرت لورين سابقًا، فقد تم التأكيد على أهمية الدقة في بيان الأقلية الخاص بالعملية المعجلة لوضع السياسات وأيضًا على الحاجة إلى معالجة مخاوف الدقة في بيان لجنة GAC في ICANN69.

تشير بعض البيانات التي لدينا في الواقع تحت تصرفنا إلى وجود معدل دقة لا يقل عن 30 بالمائة مع وجود 13.5 بالمائة فقط من المجالات التي تحتوي على مسجل فعلي محدد في نظام WHOIS. ومن منظور المصلحة العامة، فهذه أرقام مقلقة إلى حد ما نظرًا لأهمية البيانات الدقيقة لنظام DNS الأمن والمرن، وقد تم التأكيد على ذلك أيضًا في تقرير الاستقرار والأمان والمرونة الأخير الذي يوفر نظرة ثاقبة للرابط بين دقة بيانات التسجيل واستقرار أمن ومرونة الإنترنت.

والآن، ما هي الخطوة الأولى المهمة نحو تحديد النطاق هو ورقة إحاطة مؤسسة ICANN. تم إصدار هذه الورقة في نهاية شباط (فبراير)، وهي تقدم نظرة عامة دقيقة للغاية لمتطلبات الدقة المختلفة مثل التي تجدها في شروط العقد

المختلفة، وسياسة الإجماع وبرامج ICANN. يقيّم الملخص أيضًا تأثير القانون العام لحماية البيانات (GDPR) وسياسة التسجيل والبيانات التابعة لمؤسسة ICANN اللاحقة على متطلبات الدقة والتنفيذ، وفي الواقع يرى الملخص أن هذا التأثير محدود نوعًا ما. ومع ذلك، ما هو مهم للتأكيد عليه اليوم هو أنه فيما يتعلق بنظام تقارير الدقة، يُظهر الملخص أيضًا أنه قد تأثر بشدة بالقانون العام لحماية البيانات والجهد المبذول لتنفيذه داخل ICANN ويظهر التقرير أن تقارير [يتعذر تمييز الصوت] لم تكن في الواقع قد صدرت منذ حزيران (يونيو) 2018. ويبدو أن السبب الرئيسي لذلك هو حقيقة أن تنفيذ القانون العام لحماية البيانات (GDPR) أدى إلى تردد بعض الأطراف في تقديم بيانات تسجيل معينة إلى ICANN بغرض إجراء فحوصات الدقة، مما أدى بالطبع إلى تقليل كمية البيانات المتاحة للجمهور والتي هي مشكلة من منظور نظام الإبلاغ عن الدقة، لأن نظام الإبلاغ عن الدقة كان يعتمد حتى الآن على [يتعذر تمييز الصوت] البيانات المتاحة.

لذا فإن الأمر الأولي في نظام إعداد التقارير هو أنه لم يعد بإمكانه جمع عينة تمثيلية من البيانات لتحليلها وقياسها. ومرة أخرى، مع هذه المعلومات الأساسية، تقترح مؤسسة ICANN [يتعذر تمييز الصوت] حول كيفية قياس الدقة. لذا فإن النقطة الأساسية هي ما إذا كان يجب قياس الدقة من خلال البيانات المتاحة للجمهور فقط أو أيضًا من خلال الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة ووفقًا أيضًا للموجز، يمكن أن توفر هذه الدراسة لمحة سريعة عن الدقة كما هي حاليًا.

لذا من أجل وقتي، ما أردت أن أشاركه هو أنه في ضوء هذا الملخص والاقتراحات للذهاب لإجراء دراسة، سيكون الأمر يستحق ذلك بالنسبة لنا، بالنسبة لجنة GAC، للتفكير في النطاق الدقيق الذي يجب أن تقوم به هذه الدراسة بعد ذلك يمكننا البناء على الرؤى الموجزة وبالنظر بشكل أساسي إلى أهمية البيانات الدقيقة لأغراض إنفاذ القانون، لا ينبغي تحديد مدى نطاق

الدراسة بطريقة واسعة ولكن بطريقة تناسب مثل هذه الدراسة في عملية وضع السياسة وفي نفس الوقت، بعد إجراء مثل هذه الدراسة وعملية وضع السياسة، سيظل من المهم، بلا شك، ضمان أن الامتثال على المدى القصير مضمون حقاً لتلبية متطلبات الدقة.

لذلك نأمل أن تكون هذه الملاحظات إلى حد ما نقطة البداية لمحادثاتنا هذا الأسبوع حول موضوع الدقة، وبهذا، أعيدها إلى لورين وكريس.

شكراً جزيلاً. الشريحة التالية، من فضلك. لذلك قمنا بمشاركة عدد من الجداول الزمنية معكم في الماضي، وهذا مجرد جدول زمني مبسط، كما تعتقدون، ومحدّث للرجوع إليه فقط. وفي الحقيقة، فإن الغرض الرئيسي من ذلك هو إظهار بعض التأثير على جميع المراحل المختلفة التي مررنا بها للتو وإعطائك فكرة عن الوقت الذي يمكننا فيه رؤية التغييرات داخل جانب نظام WHOIS نتيجة لعمل السياسة هذا ما يحدث.

كريس لويس-إيفانز:

أعتقد حقاً أن النقطة الرئيسية هنا هي عدم وجود أي أوقات انتهاء للعمل الجاري، كما أنه يسلط الضوء على بعض أوجه الاعتماد المتبادل ويمر عبر المراحل المختلفة هناك. بذلك، أريد أن أنهى وأفتح المجال سريعاً للأسئلة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: لقد رأيت بالفعل يد كافوس مرفوعة تفضل يا كريس.

شكراً لك، منال. كافوس، إليك الكلمة تفضل.

كريس لويس-إيفانز:

ممثل إيران:

كالعادة شكرًا جزيلاً لكم. ما قلته، أريد أن أقول إنني شخص ذو مادة داعمة متوسطة. لذا فإن عقلي مثقل بالأعباء، وكذلك أدمغة العديد من الأشخاص في هذا الاجتماع مثقلة بالأعباء. أعتقد أنه يتعين علينا النظر في كيفية تعاملنا مع هذه القضايا المعقدة في المستقبل. لقد بدأت في تناول أربع مواد، واحدة على الأقل، واحدة تلو الأخرى دون أي وقت للتفكير أو رد الفعل أو الأسئلة أو التفاعلات. هذا ليس خطأك ولكنه خطأ الوقت وإدارة التوقيت، لذلك علينا أن نراجع ذلك تمامًا.

هناك 193 دولة و206 دولة ومنطقة، ولا أعرف، 175 أو 178 عضوًا في لجنة GAC ولكن ليس كلهم من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. هناك العديد من الأشخاص المختلفين الآخرين الذين لديهم متطلبات وفهم مختلفين لحماية البيانات وكل الوصول وما إلى ذلك، ولا أعتقد أن هذا سيغطي نقاط الجميع. لذا علينا أن نرى ما يمكننا فعله بهذا [بتعذر تمييز الصوت].

ما أقترحه أو توقعته، شكرًا جزيلاً لك على جميع المواد المتاحة، لكنك طرحت موضوع السؤال أولاً، ما هي توقعاتك من هذا الاجتماع، بشأن قضية هذه الموضوعات من لجنة GAC؟ إرسال بلاغ أو مشورة إلى مجلس إدارة ICANN؟ إرسال خطاب إلى مجلس إدارة ICANN؟ ماذا نستطيع ان نفعل؟ لقد قلت ذلك [بتعذر تمييز الصوت] وسيتم إيقاف جميع التوصيات، فما هو رد فعل مجلس إدارة ICANN؟ لا نعلم، لم يذكر ذلك.

وهذا طبيعي مقابل قانوني، أعتقد أنه موضوع صعب للغاية. ولا أعرف إلى أين نذهب، وتوقعنا على الأقل أن نركز على المرحلة 2 [بتعذر تمييز الصوت] المرحلة 1 والمرحلة 2، وقلتم توصية المجلس، ستتم مناقشة التوصيات المعروضة على مجلس الإدارة سواء في مصلحة - قلتم مصلحة مجتمع ICANN، مصلحة ICANN، لا أعرف أي ICANN تقصدون، مجلس

إدارة ICANN أو مؤسسة ICANN وما إلى ذلك، وما هو تعريف مصلحة المجتمع لم تكونوا قادرين على الإطلاق لنرى مقابل الفائدة. لذا يمكنك إخراج أي شيء تريده باسم مصلحة المجتمع وما إلى ذلك، وهكذا دواليك. لذا فإن القضية معقدة للغاية.

وقد أصبحت هذه القانون العام لحماية البيانات (GDPR) واحدة من أكثر المشكلات تعقيداً من قبل من عام 2019 حتى الآن ولا أعرف إلى أين نذهب. لقد تطلب الأمر الكثير من انتباهنا من النقطة الرئيسية التي يتعين علينا أن نضع هذه الأشياء فيها لمعرفة ما إذا كان الطبيعي مقابل القانوني هو ما إذا كان [بتعذر تمييز الصوت] القانون العام لحماية البيانات ليس لديها أي شيء عن الشخص الاعتباري أو الشخص الطبيعي، لذلك علينا أن نرى إلى أين نذهب وما هو الغرض من هذا الشيء، وعلينا أن نكون حذرين للغاية فيما نفعله. إنه أمر صعب للغاية، ولدي بعض الشكوك في أن لدينا المسار الصحيح للعمل بدلاً من تكرار ما ذكرناه من قبل. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك كافوس، لقد تجاوزنا الوقت بالفعل. هل أي ردود سريعة من موضوعنا للإجابة على كافوس في دقيقة واحدة قبل أن ننتقل إلى التحضير لاجتماع مجلس الإدارة؟

أود أن أشكر كافوس على تعليقاته. أتفق تمامًا، فالمواضيع معقدة للغاية، وللأسف ليس لدينا الوقت للحصول على طريقة تفاعلية مثالية وأكثر فخامة للتعامل معها خلال الاجتماعات. ربما يمكننا الخروج ببعض التفكير الإبداعي للقيام ببعض الأعمال بين الدورات للسماح بمزيد من المشاركة، ونحن بالتأكيد نرحب بذلك.

لورين كابين:

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك لورين وكريس وفليميرا وميلينا والجميع. هذا يختتم مناقشتنا حول نظام WHOIS وحماية البيانات، لليوم على الأقل. يرجى إعطائنا دقيقة لبدء جلسة التحضير لمجلس الإدارة، ويرجى إخباري عندما نكون مستعدين للبدء. شكراً.

[نهاية النص]